

Distr.
GENERAL

S/1998/361
30 April 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام الذي أعد عملاً بقرار
مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)

أولا - مقدمة

١ - في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨، اتخذ مجلس الأمن، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، القرار ١١٦٠ (١٩٩٨) الذي قرر بموجبه أن تمنع جميع الدول بيع الأسلحة والأعتدة المتصلة بها من جميع الأنواع، وقطع غيارها، إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بما فيها كوسوفو، أو تزويدها بها، وأن تمنع توفير التسليح والتدريب للأنشطة الإرهابية هناك.

٢ - وبموجب الفقرة ٩ من قرار مجلس الأمن ١١٦٠، قرر المجلس أن ينشئ لجنة جزاءات لتضطلع بالمهام التالية، وتقدم تقارير عن أعمالها إلى المجلس، متضمنة ملاحظاتها وتوصياتها:

(أ) السعي إلى الحصول من جميع الدول على معلومات تتعلق بالإجراءات التي تتخذها بشأن تنفيذ أشكال الحظر المفروضة بموجب هذا القرار على نحو فعال؛

(ب) النظر في أي معلومات تعرضها عليها أي دولة بشأن انتهاكات أشكال الحظر المفروضة بموجب هذا القرار والتوصية باتخاذ تدابير ملائمة استجابة لها؛

(ج) تقديم تقارير دورية إلى مجلس الأمن عن المعلومات المقدمة إليها فيما يتعلق بالانتهاكات المدعى وقوعها لأشكال للحظر المفروضة بموجب هذا القرار؛

(د) وضع ما يلزم من المبادئ التوجيهية لتسهيل تنفيذ أشكال الحظر المفروضة بموجب هذا القرار؛

(هـ) دراسة التقارير المقدمة عملاً بالفقرة ١٢ أدناه.

٣ - انتخبت اللجنة في أول اجتماع لها، عقد في ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨، السيد سلسو ل. ن. أموري من رعايا البرازيل رئيساً لها. وانتخبت كينيا والبرتغال لعمالاً نائبين للرئيس. وتنظر اللجنة حالياً في وضع مشروع مبادئ توجيهية لتيسير عملها.

٤ - وفي الفقرة ١٤ من قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، طلب المجلس من الأمين العام أن يبقي المجلس على علم بشكل منتظم وأن يقدم إليه تقارير عن الحالة في كوسوفو وعن تنفيذ القرار في موعد لا يتجاوز ٣٠ يوما عقب اتخاذ وكل ٣٠ يوما بعد ذلك.

٥ - وفي الفقرة ١٥ طلب مجلس الأمن كذلك أن يدرج الأمين العام، بالتشاور مع المنظمات الإقليمية الملائمة، في أول تقرير له توصيات بشأن إنشاء نظام شامل لرصد تنفيذ أشكال الحظر المفروضة بموجب القرار.

ثانيا - إنشاء نظام شامل لرصد تنفيذ أشكال
الحظر المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن
١١٦٠ (١٩٩٨)

٦ - يتطلب إنشاء نظام شامل لرصد تنفيذ أشكال الحظر المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) نشر أفرقة تتكون من خبراء مؤهلين. وينبغي دعم الأفرقة بتوفير مركز اتصالات مجهز بمعدات كاملة. وتسدي تلك الأفرقة النصيحة وتقدم المساعدة إلى سلطات الدول المجاورة والدول الأخرى التي تقع عليها مسؤولية تنفيذ التدابير الإلزامية وفقا لأحكام القرار المذكور أعلاه. ووفقا لولاية اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) ولمبادئها التوجيهية التي سوف تعتمد، ستكون اللجنة مسؤولة عن النظر في التقارير التي تقدمها السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية وعن إسداء النصيحة المتعلقة بالسياسة إلى تلك السلطات والمنظمات. وينبغي ملاحظة أنه ليس بمستطاع الأمم المتحدة، أن تنشئ، في حدود موارد ميزانيتها الحالية، نظاما للرصد الشامل المطلوب وتديره.

٧ - ويسلم قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) بالدور الإيجابي الذي بمقدور منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن تقوم به هي وغيرها من المنظمات الإقليمية الملائمة بصدد تسهيل تنفيذ أشكال الحظر المفروضة بموجب هذا القرار. وأنا أعتقد أن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تعد، بفضل مساهمات ومساعدات منظمات إقليمية أخرى، حسب الاقتضاء، في موقف يسمح لها بتنفيذ مهام الرصد المطلوبة تنفيذا فعالا. وتشمل هذه المنظمات الإقليمية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، واتحاد غرب أوروبا. ولقد ساهمت هذه المنظمات، مع لجنة الدانوب، في نجاح نظام الجزاءات السابق. ومن شأن الترتيب المذكور أعلاه أن ييسر أيضا الدور الرئيسي الذي ستقوم به اللجنة المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨).

٨ - وإذا وافق أعضاء مجلس الأمن على المفهوم الموجز في الفقرة ٧ أعلاه، فإنني أقترح تقصي العمل مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وغيرها من المنظمات الإقليمية حسب الاقتضاء، لمعرفة مدى استعداد تلك المنظمات للمشاركة في نظام الرصد الشامل بهدف تقديم اقتراح أكثر تفصيلا إلى مجلس الأمن.

ثالثا - الحالة في كوسوفو

٩ - إن القلق يساورني إزاء الحالة المتدهورة في كوسوفو وإزاء عدم إحراز تقدم في المفاوضات بين الأطراف المعنية. وثمة أنباء مزعجة عن حوادث وقعت على الحدود مع ألبانيا. بيد أنه ليس لدى الأمانة العامة وجود سياسي في كوسوفو يمكنها من الحصول على المعلومات من مصادرها الأولية عن الحالة في المنطقة. وموظفو الأمم المتحدة الموجودون في المنطقة يكرسون أعمالهم لتقديم مساعدات إنسانية. وفي هذا الصدد، أبلغت رئيس مجلس الأمن في رسالتي المؤرخة ٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨ بأن الأمانة العامة ليست في موقف يسمح لها بإعداد تقييم مستقل عن الحالة في الموقع. ولذلك، ولدى تنفيذ هذا الجزء من ولايتي، وتقييم ما إذا كانت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية قد امتثلت بطريقة بناءة للشروط التي وضعها فريق الاتصال، تعيّن علي أن أستند إلى المعلومات والتقييمات التي قدمها فريق الاتصال، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والاتحاد الأوروبي، حسبما تنبأت به الفقرة ١٦ من منطوق قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨).

١٠ - ووفقا لذلك، بعثت بطلبات من أجل تقديم معلومات وتقييمات إلى منسق فريق الاتصال، وإلى الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وإلى رئاسة الاتحاد الأوروبي. وحتى ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨، واستجابة لطلبي، تلقيت معلومات عن الحالة في كوسوفو من رئاسة الاتحاد الأوروبي (المرفق الأول) ومن الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا (المرفق الثاني). وحيث أنني لم أتلّق أي معلومات حتى الآن من منسق فريق الاتصال، قدم أحد أعضاء الفريق وهو الاتحاد الروسي، التقييم الخاص به (المرفق الثالث). وأبلغني كذلك الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن المنظمة تعد حاليا تقريرا موضوعيا عن الأزمة في كوسوفو ليقدم إلى فريق الاتصال في نهاية نيسان/أبريل، وهي على استعداد لتقديم تقارير مستكملة بصورة منتظمة عن الحالة في كوسوفو إلى الأمم المتحدة.

١١ - وسوف أسعى لمواصلة تقديم التقييمات الحالية إلى مجلس الأمن على أساس المعلومات التي وردت من شتى المصادر.

المرفق الأول

تقرير الاتحاد الأوروبي عن الحالة في كوسوفو،

٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٨

١ - الفقرة ١٦ من قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) تطلب إلى الأمين العام أن يعد تقييما عما إذا كانت حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، قد قامت، بالتعاون البناء مع فريق الاتصال بما يلي:

"١٦ (أ) بدأت حوارا موضوعيا وفقا للفقرة ٤ أعلاه، بما في ذلك اشتراك ممثل خارجي أو ممثلين خارجيين، ما لم يكن عدم تحقق ذلك غير ناتج عن موقف جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أو السلطات الصربية؛"

٢ - أصدرت حكومة جمهورية صربيا عدة دعوات عامة إلى ممثلي "الأقليات الوطنية" في كوسوفو، بما في ذلك طائفة الألبان الكوسوفيين، لحضور المحادثات في بريستينا. وأنشأت الحكومة فريقا، برئاسة السيد راتكو ماركوفيتش، نائب رئيس الوزراء الصربي، سافر إلى بريستينا من أجل المحادثات. وفي إحدى المناسبات، ترأس السيد ميلان ميلوتينوفيتش رئيس جمهورية صربيا وفد جمهورية صربيا. وفي ١٩ آذار/مارس، عين الرئيس الاتحادي ميلوسيفيتش فلادان كوتلسيتش وكيل رئيس الوزراء الاتحادي بوصفه مبعوثه الخاص في المحادثات مع الألبان الكوسوفيين وأصبح منذ ذلك الحين عضوا في الفريق. ولقد صرح رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأنه على استعداد لرعاية الحوار. وبالرغم من حضور ممثلين عن بعض الأقليات الأقل عددا في الاجتماعات مع فريق الحكومة الصربية، رفض الألبان الكوسوفيون المشاركة في المحادثات.

٣ - إن الشرط الذي اقتضاه مجلس الأمن والمتعلق ببداية الحوار موجه صراحة إلى حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. ولقد أصدرت الحكومة الصربية دعوة لبدء الحوار، باشتراك ممثل اتحادي. إن اشتراك ممثل كهذا في وفد الحكومة الصربية، بالرغم من أنه يعد خطوة إيجابية في حد ذاته، لا يفي بالشرط. ومما يعزز ذلك اتخاذ قرار بإصدار الدعوة باسم جمهورية صربيا فقط. وكذلك، عرضت جمهورية صربيا إجراء المحادثات في مكاتب الحكومة الصربية. وعلاوة على ذلك، وبالرغم من إصرار السلطات الصربية على إجراء الحوار دون شروط مسبقة، فإن النص على وجوب التوصل إلى حل داخل جمهورية صربيا (بدلا من ترك هذه المسألة مفتوحة) يعني فرض شرط مسبق.

٤ - ولقد رفضت الحكومة الصربية أيضا قبول اشتراك ممثل خارجي أو ممثلين خارجيين، حسب ما نصت على ذلك الفقرة ١٦ (أ). وبناء على اقتراح قدمه السيد سلوبودان ميلوسيفيتش رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، تعتزم الحكومة الصربية إجراء استفتاء في ٢٣ نيسان/أبريل بشأن اشتراك ممثلين

أجانب في إيجاد حل لأزمة كوسوفو. وهذه محاولة تقوم بها الحكومة الصربية للسعي من أجل الحصول على تأكيد شعبي لرفضها مشاركة أجانب.

٥ - وبالرغم من عدم حضور الأطراف الألبانية الكوسوفية في المحادثات التي جرت مع الحكومة الصربية، صرح ممثلوها بوضوح عن استعدادهم للدخول في حوار دون شروط مسبقة مع حكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بحضور طرف ثالث. ولقد أنشأ السيد ابراهيم روغوفا، رئيس رابطة كوسوفو الديمقراطية فريقاً من المستشارين يتألف من ١٥ عضواً وفريقاً للتفاوض يتألف من ٤ أعضاء استعداداً للمحادثات. ولم يتفق أعضاء المجلس الاستشاري حتى الآن على برنامج وما زال البعض، بمن فيهم السيد روغوفا، يصر على إبقاء استقلال كوسوفو، هدفاً للمحادثات. الأمر الذي يشكل تضارباً مع مبدأ السلامة الإقليمية لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التي أكدتها الفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨). وفي ١٧ نيسان/أبريل، أكد السيد روغوفا من جديد التزام زعماء الألبان الكوسوفيين بإجراء الحوار. وحث على اجتماع فريق بلغراد مع فريق التفاوض الكوسوفي في بلد/مكان محايد، بمشاركة دولية حسبما دعا إليه الاجتماع الوزاري لفريق الاتصال المعقود في بون، بل والمجتمع الدولي.

"١٦ (ب) سحبت وحدات الشرطة الخاصة وأوقفت أعمال قوات الأمن التي تمس السكان المدنيين؛"

٦ - لا يزال الوضع يتسم بالتوتر الشديد في جميع أنحاء كوسوفو، لا سيما في درينتشا والمناطق المجاورة. وتواصل قوات الأمن أنشطتها، بالرغم من انخفاض مستواها عما كانت عليه منذ بضع أسابيع مضت، مما أعاق حرية تنقل السكان المدنيين على طول الطرق الرئيسية. وهناك عامل رئيسي ساهم في ذلك هو وجود نحو ١٦ نقطة تفتيش للمركبات، تقع أساساً على الطرق التي تخترق مثلث درينتشا أو تلك التي تحيط به وتقع على طريق بريستينا - فيك. وقد أقيمت نقاط التفتيش هذه في أوائل آذار/مارس بالإضافة إلى نقاط مراقبة المركبات التي أقيمت منذ زمن طويل عند مدخل مدن عديدة في كوسوفو. وجرى بصفة مبدئية تزويد نقاط التفتيش الجديدة بقوات الشرطة الخاصة وشرطة وزارة الداخلية، تدعمها ناقلات الأفراد المصفحة والرشاشات الثقيلة. وشملت أعيرة الأسلحة مدافع من عيار ٥,٥ بوصة و ٢٠ مم و ٣٠ مم ومدافع هاون من عيار ٢ × ٦٠ مم. وجرى تعزيز نقاط التفتيش هذه وتعتبر الآن ذات طبيعة شبه دائمة.

٧ - وحتى ٩ نيسان/أبريل، كانت قوات الشرطة الخاصة تسيطر بالفعل على جميع نقاط تفتيش المركبات. ومنذ ذلك الحين، لا يوجد أي دليل على وجود قوات الشرطة الخاصة في زيبها المميز في هذه النقاط. غير أن ناقلات الأفراد المصفحة والمدافع الرشاشة الثقيلة لا تزال موجودة. ويبلغ القوام الحالي لقوات الأمن العاملة بزيها المميز التي توجد في جميع الأوقات في نقاط تفتيش المركبات هذه نحو ٣٠٠ فرد. وفي نقاط التفتيش في المناطق الأكثر اتساماً بالحساسية، شوهد رجال، يبدو أنهم جزء مكمل للشرطة، ولكنهم لا يرتدون الزي المعتاد ولم يمكن تحديد دورهم على الفور.

٨ - وفي بعض المناطق، عاد السكان ويبدو أنهم يستأنفون حياتهم المعتادة. غير أنه توجد تقارير عن التحرش بالمدنيين عند نقاط التفتيش، بما في ذلك الهجمات بالفعل والقول والتأخيرات الطويلة دون سبب معقول في الظاهر. ويزعم عدد كبير من المقيمين في المناطق المتأثرة أنهم يفضلون الآن عدم السفر خارج مدنها الأصلية خشية التعرض للتحرش أو التأخير عند نقاط التفتيش. ومن ناحية أخرى لم تسع الشرطة مؤخرا إلى منع المظاهرات المنتظمة في بريستينا والمدن الأخرى، وبالرغم من وقوع مواجهات فردية، فإنها امتنعت بصفة عامة عن الاستخدام المفرط للقوة.

٩ - وفي هذا الصدد، ينبغي ملاحظة أن الممثلين السياسيين للألبان الكوسوفيين لم يدينوا دون تحفظ حتى الآن كل نشاط إرهابي كما تطالب بذلك الفقرة ٢. وكانت هناك أيضا هجمات مستمرة من الألبان الكوسوفيين على مواقع الشرطة الصربية، وبالرغم من أنه لم يجر الإقرار بالمسؤولية عنها، فإن هجمات أخرى وقعت على بعض المتواطئين المزعومين من الألبان الكوسوفيين.

"١٦ (ج) أتاحت وصول المنظمات الإنسانية وكذلك ممثلي فريق الاتصال والسفارات الأخرى إلى كوسوفو؛"

١٠ - على عكس الحالة في الفترة التي أعقبت مباشرة الحوادث الأولى التي وقعت في منطقة بريشتا، لم تبلغ سفارات الاتحاد الأوروبي أو المنظمات الإنسانية مؤخرا عن وقوع أي مشاكل محددة في الوصول إلى أجزاء من كوسوفو.

"١٦ (د) قبلت قيام الممثل الشخصي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ببعثة إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تشمل ولاية جديدة ومحددة لمعالجة المشاكل في كوسوفو، فضلا عن عودة البعثات الطويلة الأجل التابعة للمنظمة؛"

١١ - أعربت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية عن اعتزامها قبول بعثة للممثل الشخصي للرئيس الحالي للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمناقشة العلاقات بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي/ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولكنها لم توافق على أن تشمل البعثة ولاية جديدة ومحددة لمعالجة المشاكل في كوسوفو. وسعت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أيضا إلى فرض شروط على عودة البعثات الطويلة الأجل التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. والمناقشات الرسمية بشأن هذه المسألة مستمرة.

"١٦ (هـ) سهلت قيام مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ببعثة إلى كوسوفو؛"

١٢ - لم تمنح جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية التأشيرة المطلوبة إلى المقرر الخاص التابع لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والمعني بحالات الإعدام التعسفي خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة بالرغم من منح التأشيرات الخاصة بزيارات المقرر الخاص المعني بيوغوسلافيا السابقة وثلاثة من موظفي حقوق الإنسان.

١٣ - وبالإضافة إلى ذلك، فإنه في الفقرة ١٧ من قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) فإن المجلس "يحث مكتب المدعي العام للمحكمة الدولية المنشأة عملاً بالقرار ٨٢٧ (١٩٩٣) المؤرخ ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٥ على أن يشرع في جمع المعلومات المتصلة بالعنف في كوسوفو الذي يجوز أن يندرج في إطار اختصاصه، ويلاحظ أن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تتحمل التزاما بالتعاون مع المحكمة ..."

١٤ - وبعث المدعي العام في آذار/ مارس برسالة كتابية إلى وزير العدل في بلغراد يطلب فيها معلومات لمساعدة المحكمة على تقدير ما إذا كانت الحوادث التي وقعت في كوسوفو تبرر إجراء تحقيق. حسبما يعلمه الاتحاد الأوروبي كان الرد المبدئي للوزير هو عدم الاعتراف بأن للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ولاية بالنسبة لهذه المسألة. ويعلم الاتحاد الأوروبي كذلك أن المدعي العام قد بعث برسالة ثانية إلى بلغراد يتمسك فيها بحق المحكمة في الولاية، ويؤكد فيها مجددا طلبه للمعلومات، ويحذر سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأن ردها المبدئي لا يفي بالطلب الوارد في قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) بالتعاون التام مع المحكمة.

١٥ - وبالإشارة إلى الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، بدأ الطرفان تنفيذ اتفاق التعليم. وتستمر المناقشات بشأن هذه المسألة.

المرفق الثاني

معلومات بشأن الحالة في كوسوفو والتدابير التي
اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، مقدمة عملاً
بالمقرتين ١٣ و ١٦ من قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)،
وارسو، ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨

أولا - الحالة في كوسوفو

- ١ - لا تزال الحالة على الساحة تتسم بالهدوء النسبي ولكن في غاية التوتر. والوجود الكثيف للشرطة الصربية، التي تضم قوات الشرطة الخاصة، يوحى للسكان الإحساس بأنهم تحت الحصار.
- ٢ - وفي حين أنه لم يقع المزيد من أعمال العنف على نطاق واسع مثل الذي أبلغ عن وقوعه في شباط/فبراير وبداية آذار/مارس، فقد وقعت حوادث عنف متفرقة تسببت في حدوث عدد من الإصابات في أواخر آذار/مارس ونيسان/أبريل.
- ٣ - وقامت مظاهرات عديدة في الشوارع في بريستينا ومدن أخرى في كوسوفو في آذار/مارس ونيسان/أبريل. وقد نظم معظم تلك المظاهرات الألبان الكوسوفيون وبعض السكان الصرب. وبينما جرت معظم تلك المظاهرات بطريقة سلمية فإن الشرطة الصربية قد فرقت بعضها.
- ٤ - ولم يحرز أي تقدم بشأن بدء حوار سياسي بين سلطات بلغراد والألبان الكوسوفيين بالرغم من أن الجانبين قد أعلنوا عن استعدادهما للدخول في حوار من هذا القبيل. وقد سافر وفد من بلغراد إلى بريستينا في عدة مناسبات معلنا عن استعداده لبدء الحوار. ورفض الألبان الكوسوفيون الاشتراك في الحوار لأنه لم يتفق على إطار للمحادثات والإجراءات الخاصة بها. وعلاوة على ذلك فقد صدرت الدعوة إلى الحوار من كاتب الحكومة الصربية في بريستينا واقترنت باشتراط مفاده أن مسألة مركز إقليم كوسوفو لن يناقش إلا في إطار الجمهورية الصربية. وقد فسر الجانب الألباني هذا بأنه شرط مسبق. وفي نفس الوقت رفضت بلغراد الطلب المقدم من الألبان الكوسوفيين والمجتمع الدولي بالسماح بمشاركة ممثل أو ممثلين خارجيين. وبالرغم من هذه العوامل فإن الألبان الكوسوفيون شكلوا فريقا استشاريا يضم ١٥ عضوا لإعداد منهج عمل للمحادثات فضلا عن فريق يضم ٤ أفراد للمشاركة في المحادثات بمجرد البدء فيها. بيد أنه كلما ازداد تأخير المحادثات سيزداد تباعد الجانبين السياسيين.
- ٥ - وقد رفضت العروض المقدمة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بتيسير إجراء الحوار.

٦ - ومما زاد في إخفاق الطرفين في التوصل إلى حل أن الحكومة الصربية وهي تتصرف بناء على اقتراح من الرئيس ميلوسوفيتش قررت إجراء استفتاء في ٢٣ نيسان/أبريل بشأن مسألة قبول أو عدم قبول "مشاركة ممثلين أجانب في تسوية مشكلة كوسوفو وميتوهيا". وقد انتقدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا هذا القرار بوصفه أسلوباً لتحويل الاهتمام، وذا "تأثير يوقع الفوضى في حالة مشتتة فعلاً" (بيان اللجنة الثلاثية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ٨ نيسان/أبريل ١٩٩٨) وقد رفض الرئيس الحالي دعوة وجهت إليه فيما بعد من وزير خارجية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية باحترام الاستفتاء ورد على ذلك قائلاً إن الدعوة "عبارة عن دعاية طنانة وليست جهداً جاداً للمساهمة في تحسين الحالة".

٧ - وقد تحسنت سهولة وصول المنظمات الإنسانية الدولية إلى الإقليم. كما أن ممثلي سفارات الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لم يفيدوا بوجود عقبات معينة أمام رحلاتهم التي يقومون بها إلى كوسوفو. ومع هذا فإن الحالة المتوترة السائدة في سائر أنحاء كوسوفو كما أن وجود الشرطة المكثف ونقاط التفتيش التابعة لها تجعل السفر في المنطقة متعذراً.

٨ - وكان بدء تنفيذ الاتفاق المتعلق بالتعليم خطوة إيجابية للأمام بالرغم من أن ما زال هناك شوط طويل لإعادة إدماج الألبان في نظام التعليم الحكومي.

٩ - والحالة على طول الحدود بين ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة عادية نسبياً. ولم ترد تقارير عن وجود أدلة على حدوث تدفقات للاجئين. بيد أن خطر اللاجئين لا يمكن استبعاده في حالة إعادة تجدد العنف.

ثانياً - التدابير التي اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

١٠ - في ٢ آذار/مارس ١٩٩٨، أصدر الرئيس الحالي بياناً بشأن كوسوفو أعرب فيه عن بالغ قلقه إزاء الصدامات المسلحة وناشد الجانبين الامتناع عن أية أعمال عنف أخرى، وبدء حوار ذي مغزى.

١١ - وفي ١٠ آذار/مارس ١٩٩٨، عرض الرئيس الحالي خطة عمل بشأن كوسوفو طلب فيها من سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية خفض وجود الشرطة في كوسوفو وطالب كلا الجانبين بالامتناع عن العنف والتحضير للحوار. وأعرب أيضاً عن رغبته في أن يوفد على الفور السيد فيليب غونزاليز بوصفه ممثله الشخصي إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وطالب جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بقبول عودة بعثات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الطويلة الأجل في كوسوفو وساندياك وفوفيودينا.

١٢ - وفي دورة استثنائية، اعتمد المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ١١ آذار/مارس القرار رقم ٢١٨ الذي دعا، على الأسس الواردة في خطة عمل الرئيس الحالي، إلى إرسال السيد غونزاليز بوصفه ممثلاً شخصياً، وعودة بعثات المنظمة والبدء بشكل عاجل في حوار ذي مغزى دون شروط مسبقة

ومع اشتراك ممثل أو ممثلين خارجيين. وأيد القرار تأييدا تاما موقف بيان فريق الاتصال الذي اعتمد في لندن في ٩ آذار/ مارس ١٩٩٨.

١٣ - وفي ١٨ آذار/ مارس، عرض الرئيس الحالي ولاية السيد غونزاليز، ممثله الشخصي، بعد التشاور مع رئاسة الاتحاد الأوروبي وأعضاء فريق الاتصال. وتطلب الولاية من السيد غونزاليز أن يمثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في جميع مجالات الاهتمام المحددة، بما فيها إرساء الديمقراطية، وحقوق الإنسان، ومعاملة الأقليات الوطنية، ومشكلة اشتراك جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في المستقبل في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتطلب الولاية أيضا من السيد غونزاليز أن يعالج الأزمة في كوسوفو.

١٤ - وفي ١٩ - ٢٠ آذار/ مارس، سافر الرئيس الحالي إلى تيرانا وسكوبي. وكان الهدف الرئيسي لزيارته هو معرفة التدابير التي يمكن أن تتخذها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لمنع انتشار أزمة كوسوفو. وقد أعلنت السلطات العليا في كلا البلدين ما تتبعه من نهج تعاوني نحو الجهود الدولية لإيجاد تسوية للنزاع بالوسائل السلمية.

١٥ - وقد عزز وجود منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ألبانيا وبعثة المنظمة في سكوبي على حد سواء لكي يتسنى توفير ترتيبات رصد الحالة على حدود كوسوفو.

١٦ - وقد طلب فريق الاتصال في اجتماعه في بون في ٢٥ آذار/ مارس، من اللجنة الثلاثية التابعة له (بولندا والدانمرك والنرويج) أن تقدم إلى اجتماعه التالي "تقارير عن امتثال" جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية فيما يتعلق بكوسوفو لمطالب فريق الاتصال. ويجري حاليا العمل على إعداد هذا التقرير وستقدم الوثيقة النهائية إلى فريق الاتصال في نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٨.

١٧ - وفي ٢٧ آذار/ مارس، زار الرئيس الحالي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية حيث اجتمع مع السلطات في بلغراد وبرستينا وبودغوريكا.

١٨ - وخلال محادثاته مع الرئيس ميلوسوفيتش في بلغراد، كرر الرئيس الحالي تأكيد نقاط خطة عمله وقرار المجلس الدائم. ورد الرئيس ميلوسوفيتش بأن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية لن تكون مستعدة لقبول "مطالب" منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قبل "أخذ مقعدها مرة أخرى في المنظمة" وأوضح أن السيد غونزاليز سيكون موضع الترحيب بشرط أن تقتصر ولايته على مسألة إعادة قبول جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ورفضت سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشدة أي اشتراك خارجي في حوار بشأن كوسوفو.

١٩ - وفي بريستينا، اجتمع الرئيس الحالي مع السيد إبراهيم روغوفا، رئيس رابطة كوسوفو الديمقراطية وغيره من زعماء الألبانيين الكوسوفيين. وكرر السيد روغوفا تأكيد موقفه المتمثل في وجوب إيجاد حل

سلمي للنزاع من خلال حوار يشترك فيه ممثل خارجي. وقال إنه ما زال مصرا على هدفه المتمثل في تحقيق مركزا مستقلا لكوسوفو، وهو مطلب قد يتعارض مع مبدأ السلامة الإقليمية للدول الذي تنادي به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٢٠ - وفي بودغوريكا، عرض الرئيس يوكانوفيتش رئيس الجبل الأسود على الرئيس الحالي موقفا غير متزمت بشأن عرض منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مساعدة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في عملية إرساء الديمقراطية وفيما يتعلق بكوسوفو.

٢١ - وفي ٢٦ آذار/ مارس، عقد اجتماع خاص للمجلس الدائم بشأن كوسوفو في فيينا لمناقشة حالة تنفيذ قراره ٢١٨. وفي الوقت نفسه، واصل ممثلو الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا لدى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية زياراتهم لكوسوفو لرصد الحالة بشكل مباشر.

٢٢ - واجتمع وزراء اللجنة الثلاثية التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في وارسو في ٨ نيسان/أبريل وكرروا تأكيد أهمية تنفيذ مطالب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المؤدية إلى حوار غير مشروط بوصفه الحل الوحيد لتحقيق حل سلمي للأزمة الجارية في كوسوفو.

ثالثا - الاستنتاج

٢٣ - إن المطالب الأساسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد درستها سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشكل كاف. والظروف اللازمة لإجراء حوار ذي مغزى لم تتحسن، ولا يبدو في الأفق حل للأزمة.

٢٤ - ويمكن أن تتصاعد التوترات القائمة بسهولة إلى صدامات جديدة لا يمكن التنبؤ بعواقبها. والاحتمال المتمثل في استمرار الأزمة دون هوادة يهدد استقرار جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، والمنطقة وأوروبا ككل. ولذلك لا غنى عن الجهود الدولية المكثفة لا لمنع مزيد من تصعيد العنف فحسب بل أيضا لدفع الحل السلمي للأزمة قدما إلى الأمام. وتقف منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على أهبة الاستعداد للمشاركة في هذه الجهود.

المرفق الثالث

مذكرة من الاتحاد الروسي، ١٤ نيسان/أبريل ١٩٩٨

١ - كنتيجة للجهود المشتركة لبلدان فريق الاتصال، أحرز مؤخرا تقدم يعتد به في تنفيذ اشتراطات مجلس الأمن وفريق الاتصال بشأن تحقيق استقرار الحالة في كوسوفو. وقد أرسى الأساس اللازم لإجراء حوار شامل، بما في ذلك بشأن مسألة تقرير المصير بشكل ذي مغزى في كوسوفو واقعة داخل صربيا، جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٢ - وكونت حكومة صربيا وفدا للاشتراك في مفاوضات دون شروط مسبقة. ويضم الوفد ممثلا خاصا لرئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، السيد كوتليسييتش، نائب رئيس وزراء الحكومة الاتحادية. وقد أكد سلوبودان ميلوسيفيتش، رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذي سعى جميع أعضاء فريق الاتصال إلى اشتراكه في عملية المفاوضات، اعتزامه رعاية الحوار.

٣ - وقد بدأ تنفيذ اتفاق أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ التعليمي وفقا للمذكرة المتصلة بالمسائل التعليمية المؤرخة ٢٣ آذار/ مارس ١٩٩٨.

٤ - وقد تحسنت بدرجة كبيرة الحالة فيما يتعلق بإمكانية وصول الممثلين الدوليين إلى كوسوفو. ولا يوجد لدى لجنة الصليب الأحمر الدولية، ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أية شكاوى ضد سلطات صربيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في هذا الخصوص.

٥ - ووفقا لاتفاق فريق الاتصال المؤرخ ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٨، في حالة مواجهة الممثلين الأجانب لأية مشاكل بالنسبة لرحلاتهم إلى كوسوفو أو في أنشطتهم الأخرى، تقوم سفارة الممثل المعني على الفور بإبلاغ سفارات الأعضاء الآخرين وفريق الاتصال وبلدان "اللجنة الثلاثية" التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لكي يتسنى حل تلك المشاكل بشكل عاجل مع سلطات بلغراد وبريستينا.

٦ - وقد تلقينا تأكيدات قاطعة من السلطات الرفيعة المستوى لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وصربيا بأن وحدات الشرطة الخاصة قد سحبت من كوسوفو وبأن القوام الإجمالي لموظفي إنفاذ القوانين، بما في ذلك قوات مكافحة الإرهاب، لا يتجاوز مستواه عن سنة مضت ويحدد وفقا لمعدل الجرائم، والحالة العامة للجرائم في المنطقة. ويؤكد ممثلونا في الميدان هذه المعلومات.

٧ - وفي هذا السياق، فإن العمليات الإرهابية الجديدة من جانب قوات المتطرفين في كوسوفو، واستمرار الدعم الخارجي للأنشطة الإرهابية تشير بالغ القلق. ونرى أنه، في التوصيات المتصلة بإنشاء نظام

شامل لرصد تنفيذ التدابير الواردة في قرار مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، والتي من المقرر أن يقدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن، من الضروري أن تبين بوضوح الخطوط العامة للتدابير تهدف إلى قيام الدول بمنع تسليح وتدريب الإرهابيين، فضلا عن توفير الدعم المالي للأنشطة الإرهابية. وفي ضوء هذا الهدف، ينبغي أن تشير هذه التوصيات على وجه التحديد إلى كفالة الرصد الفعال على حدود ألبانيا ومقدونيا مع منطقة كوسوفو.

٨ - والمهمة الرئيسية الآن هي جعل الطرفين يبدآن المفاوضات. وفي هذا الصدد، نشعر بخيبة أمل نظرا للحقيقة المتمثلة في أن الجانب الألباني الكوسوفي قد تجاهل مرة أخرى اقتراح بلغراد بالبداية في الحوار، وخاصة الآن وقد وصل السيد ميلوتينوفيتش، رئيس صربيا، ونائب رئيس وزراء جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى بريستينا لذلك الغرض. وخلافا لاشتراطات فريق الاتصال ببداية الحوار على الفور دون شروط مسبقة، نجد أن زعماء الألبانيين الكوسوفيين هم الذين يحددون هذه الشروط المسبقة، مطالبين بوجود وسطاء دوليين وبعدهم إجراء المفاوضات إلا مع ممثل رئيس جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية.

٩ - إن مسألة الوجود الدولي في المفاوضات لها أهمية كبيرة. وفي رأينا أنه ينبغي ألا توجد وساطة مباشرة في عملية المفاوضات نفسها. ومن الأهمية بمكان تحقيق الغاية الرئيسية وهي كفالة الدعم السياسي اللازم للحوار.

١٠ - وينبغي للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أن يتفق مع بلغراد على ولاية ممثله الخاص في أقرب وقت ممكن. ونحن نرى أن هذه الولاية ينبغي أن تصاغ بشكل مرن بدرجة تكفي لتزويد الممثل الخاص بفرصة الترويج للحلول المقبولة لكلا الطرفين. وينبغي لسلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية أن تتلقى رسالة واضحة بأن نجاح بعثة الممثل الخاص للرئيس الحالي سيساعد على عودة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وينبغي لهذا الافتراض أن يتجلى في ولاية الممثل الخاص.
